مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية

اسم المقال: ترسيم الحدود البحرية في شرق المتوسط وبحر إيجه بين الدبلوماسية والعسكرة
اسم الكاتب: محمد أمين صبيحه
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/8572
تاريخ الاسترداد: 2026/05/13 10:24 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

جامعة الشارقة
UNIVERSITY OF SHARJAH

مجلة جامعة الشارقة

مجلة علمية محكمة

للعلوم القانونية

المجلد 20، العدد 1
شعبان 1444 هـ / مارس 2023م

الترقيم الدولي المعياري للدوريات 2616-6526

https//:doi.org/10.36394/jls.v20.i1.5

ترسيم الحدود البحرية في شرق المتوسط وبحر إيجه بين الدبلوماسية والعسكرة

محمد أمين صبيحه[1]

تاريخ الاستلام: 11-12-2020 **تاريخ القبول: 5-04-2022**

ملخص البحث:

بعد أن كان البحر مجالاً يفصل الدول ويبُعدها عن بعضها بعضاً، بات البحر أهم مجال للتقريب فيما بينها؛ نتيجة لذلك عُقدت في هذا الشأن اتفاقيات دولية عديدة لترسيم الحدود البحرية وتجنب النزاعات المسلحة، كاتفاقية جنيف سنة 1958م واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار سنة 1982م التي كان لها دور مهم في حل إشكالية تحديد المناطق البحرية بين الدول الساحلية وتقسيمها.

ظهر الصراع مجدداً على ثروات الطاقة في شرق البحر الأبيض المتوسط وبحر إيجه، وتشير تقديرات أولية إلى أن شرق المتوسط يحتوي على ثالث أكبر تجمع للغاز في العالم بعد الخليج وبحر قزوين؛ إذ أعلنت تركيا عن مواصلتها التنقيب عن النفط والغاز في المناطق المتنازع عنها ووصلت إلى ليبيا، رغم تهديدات الدول الأوروبية لها، وتحذير الدول العربية لها، وهذا أدى إلى إبرام اتفاقيات ثنائية وعقد مؤتمرات جماعية عربياً وأوروبياً والقيام بمناورات عسكرية، كما هو الحال في الإمارات العربية المتحدة ومصر واليونان وقبرص.

الكلمات الدالة: شرق المتوسط، بحر إيجه، الإمارات، تركيا.

(1) كلية الحقوق - جامعة حلب (حلب - سوريا)

mohmdsbeeha@gmail.com

المقدمة:

الإقليم البحري لم يعد مقتصراً على المياه الداخلية والبحر الإقليمي، إنما امتد ليشمل مجالات بحرية جديدة لم تكن تعد كذلك قبل توقيع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 كالمنطقة الاقتصادية والجرف القاري اللذين يمتدان حتى مسافة مائتي ميل من خطوط الأساس، وحتى الوقت الراهن معظم الدول لم تحدد حدودها البحرية بشكل كاف بل إنّ خلق مجالات بحرية جديدة في الاتفاقية اقتضى من جميع الدول إعادة التحديد.

تشكل الامتدادات البحرية للدول أهمية قصوى لارتباطها بالمصالح الحيوية العليا للدولة من الناحية الاقتصادية والعسكرية والأمنية ولأهميتها القومية؛ الأمر الذي يجعل المنازعات الناجمة عن تحديدها بين الدول لا تتميز بكثرتها وتنوعها بتنوع تقسيمات البحر من الناحية القانونية فحسب، بل بتشابكها وتعقيدها لارتباطها بمسائل اقتصادية وسياسية وبالعوامل الجيولوجية والجغرافية في المنطقة التي يتم تحديد الحدود البحرية فيها؛ أضف إلى ذلك النقاط القانونية التي تثيرها عملية التحديد، وهذا ما يجعل هذه المنازعات خطيرة بأن تتطور -في حال عدم الاتفاق- إلى نزاعات مسلحة.

إشكالية البحث: يطرح البحث عدة تساؤلات حقيقية هي:

- ما مدى فعالية اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين دول شرق المتوسط كرد فعل على التوسع التركي؟
- ما دور منتدى غاز شرق المتوسط كورقة ضغط فعالة بعد تحوله لمنظمة إقليمية؟
- ما مدى قانونية ما يسمى بـ (بحرنة) تركيا والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، وهل فعلاً سيكون له صفة الإلزام للغير؟
- ويثور التساؤل: هل قانون البحار ملزم لتركيا رغم عدم توقيعها على اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1982؟
- ما مدى نجاح المناورات العسكرية بين الإمارات العربية المتحدة والدول الأخرى في شرق المتوسط لإيقاف التوغل التركي في المنطقة؟

أهمية البحث: تأتي أهمية الصراع في منطقة شرق البحر المتوسط بأنه يتحكم بالتطورات الإقليمية في منطقة غرب آسيا، بدءاً من السياسات العسكرية ووصولاً إلى العلاقات الاقتصادية، ولعل الصراع المتواصل في ليبيا على الثروة والنفوذ والموقع الهام بين أطراف محلية وأخرى إقليمية ودولية قد فتح الباب على صراع أكبر في منطقة شرق المتوسط، وإعطاء تركيا لنفسها امتيازات بمخالفة القوانين البحرية الدولية.

أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى:

- إلقاء الضوء على أهمية منطقة شرق المتوسط بما تحويه من مكامن الثروة.
- إلقاء الضوء على أهمية اتفاقيات ترسيم الحدود البحرية.
- تبيان أهمية الدور المركزي للإمارات العربية المتحدة في صون الأمن القومي العربي.
- تبيان مدى قانونية التوسع التركي، ومدى مراعاته للاتفاقيات الدولية.
- التأكيد على أن سلاحي الدبلوماسية والعسكرة وجهان لعملة واحدة في حل أي نزاع بحري مستقبلي.

مكان وزمان البحث: تم إعداد هذا البحث في الجمهورية العربية السورية، والاستفادة من الكتب الموجودة في الكليات القانونية في عدة محافظات، وقد استغرق هذا البحث حوالي سبعة أشهر.

منهج البحث: المنهج التحليلي وذلك بهدف تحليل نصوص القوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية للوصول للنتائج المرجوة، والمنهج التاريخ بالعودة لبعض الحوادث التاريخية التي تدعم البحث بالشواهد.

خطة البحث

- **المبحث الأول: الصراع الجيواستراتيجي على منابع الطاقة**
- المطلب الأول: الصراع اليوناني – التركي
- المطلب الثاني: بحرنة تركيا
- **المبحث الثاني: ترسيم الحدود البحرية بين الاتفاقيات السلمية والمناورات العسكرية**
- المطلب الأول: اتفاقيات ترسيم الحدود البحرية بين المفاوضات والتهديدات
- المطلب الثاني: الدور المحوري للإمارات العربية المتحدة في ظل التقارب التركي-الليبي

المبحث الأول: الصراع الجيواستراتيجي على منابع الطاقة

يضم بحر إيجه ما يقارب ثلاثة آلاف جزيرة بأحجام ومساحات متفاوتة، واحد وعشرون منها تكاد تغلق بوابة إيجه على المتوسط، وكانت تركيا أُجبرت على الاعتراف بسيادة اليونان على عدد من هذه الجزر في اتفاقية لوزان[1] عام 1923، التي وضعت نهاية الحرب العالمية الأولى بين تركيا والحلفاء ونهاية لحرب الاستقلال، ومن ثم إعلان الجمهورية التركية.

مجموعة جزر الديكاكينيز[2]، كانت إيطاليا سيطرت عليها خلال الحرب العثمانية – الإيطالية حول ليبيا في عام 1911، واعترفت تركيا بهذه السيطرة في لوزان في نهاية الحرب العالمية الثانية؛ إذ تنازلت إيطاليا المهزومة لليونان عن هذه الجزر.

المطلب الأول: الصراع اليوناني – التركي

خلفية هذ النزاع تعود إلى تأكيد تركيا على حقوقها في المناطق البحرية في شرق البحر الأبيض المتوسط، لعقود من الزمن ظلت أنقرة مستاءة من عدم استفادتها من الموارد الطبيعية للجزر اليونانية الواقعة قبالة ساحل بحر إيجه التركي.

أوّلاً- الحدود البحرية التركية – اليونانية:

بعد تحديدها بنحو /3/ ميل باتفاقية لوزان، تم رفع حدود المياه الإقليمية اليونانية في 1963 إلى /6/ ميل مما يضمن لليونان حوالي 35 %من بحر ايجه[3]، بينما تركيا ومنذ مدة طويلة لا تملك أي نص تشريعي فيما يخص هذه المياه الإقليمية، لكنها تمارس غالبا حدود /3/ ميل.

في عام 1963 رفعت حدود بحرها الإقليمي مياهها إلى 6 ميل، المادة 2 من القانون رقم (476) تحدد أن شاسعة البحر الإقليمي التركي تجاه الدول التي لها بحر إقليمي أكبر محددة تبعاً لمبدأ التبادل[4].

(1) سميت بمعاهدة لوزان الثانية، تم التوقيع عليها في 24 يوليو 1923 في لوزان - سويسرا من قبل ممثلي تركيا من جهة، وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليابان واليونان ورومانيا ومملكة الصرب والكروات والسلوفيين من جهة أخرى، اعترفت بحدود الدولة التركية الحديثة، ونظمت استخدام المضائق البحرية التركية وأبطلت العمل بمعاهدة سيفر.

(2) د. محمد حمزة حسين الدليمي، د.لبنى رياض عبد المجيد الرفاعي، تاريخ العالم المعاصر، (عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2015)، ط1، ص65.

(3) هاينتس كرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، تحقيق فاضل جتكر، (الرياض: العبيكان للنشر، 2001)، ط1، ص: 285.

(4) عبد القادر شاقوري، الصراع اليوناني التركي حول جزيرة قبرص وبحر ايجه، رسالة لنيل شهادة

تتركز الخلافات التركية اليونانية على اقتسام الجرف القاري بين البلدين؛ إذ ترى تركيا استحالة تطبيق المعاهدات الدولية المتعلقة برسم حدود الجرف القاري ولم تصبح طرفاً موقعاً على تلك المواثيق وتطالب باقتسام تفاوضي لجرف بحر إيجة قد يعطيها الجزء الأكبر، وفضلت اليونان حلاً يصدر عن محكمة العدل الدولية.

كما هو معلوم فالاتفاقية الجديدة تسمح للدول بتحديد عرض مياهها الإقليمية إلى /12/ ميل، وحددت كذلك مناطقهم الاقتصادية إلى /200/ ميل، مما سيحدث صعوبات معقدة بخصوص تثبيت حدود المياه الإقليمية لجزر لبحر إيجه، كذلك استغلال مراكز الطاقة في مياهها القارية. كما هو مذكور أعلاه، فتوسع محتمل في المياه الإقليمية لليونان /12/ ميل ، سيقلص المياه الدولية لبحر إيجه، وبذلك يصبح هذا الأخير بحرا يونانياً.

بادرت تركيا الى تصريح مكتوب بتاريخ 1983 أنه إذا رفعت اليونان حدود مياهها الإقليمية إلى /12/ ميل، فإن إنشاء مضيقات جديدة في بحر إيجه الذي هو راجع لسيادتها لا يسهل ملاحة الدول الأخرى خاصة الاتحاد السوفيتي والدول الواقعة على ضفاف البحر الأسود التي على سفنها بعد أن تمر عبر الدردنيل، يجب أن تمر الآن من خلال المضيقات اليونانية، هل سيقبل الاتحاد السوفياتي بهذه العراقيل؟ نذكر أنه في مؤتمر وزراء الشؤون الخارجية للقوات الكبرى في لندن، في سبتمبر 1945 لم يطلب مولوتوف تجريد أرخبيل دوديكانيز من السلاح فحسب لكن أيضا جزراً أخرى في بحر إيجه[1].

ثانيًا- في القوانين والاتفاقيات الدولية

طالبت تركيا بتحديد عادل للمياه الإقليمية والجرف القاري، يضع في الإعتبار الساحل التركي الطويل على بحر إيجه 2820كم؛ كونه أشبه ببحر مغلق، وكون اليونان دولة تتمتع بأرض رئيسة وليست دولة أرخبيل. لكن اليونان في المقابل تقول: إن المعاهدات تجعل الوضع في إيجه يميل لصالحها، وإن ما هو قانوني يجب ألا يعني المساواة دائماً. في عام 1974 وقع الصدام الأول بين الدولتين في إيجه، في وقت كانت علاقاتهما تشهد تدهوراً بفعل اندلاع الحرب الأهلية في قبرص، وتدخل تركيا العسكري في الجزيرة، ومن ثم ولادة دولة شمال قبرص التركية، ولكن وساطات غربية نزعت فتيل الصدام مؤقتاً، وأطلقت حراكاً دبلوماسياً طويلاً وغير مثمر لحل الخلافات بينهما، إذ تحركت أثينا نحو محكمة العدل الدولية ومجلس الأمن في محاولة للحصول على دعم دولي قانوني يُقر ادعاءها بالسيادة وحدود المياه الإقليمية في إيجه. لكن قرار مجلس الأمن 395 عام 1974

الماجستير، الجزائر، 2005-2004، ص: 103.

(1) عبد القادر شاقوري، مرجع سابق، 107.

لـم يدعـم الموقـف اليونانـي، ودعـا أنقـرة وأثينـا للتفـاوض لإيجـاد حـل لخلافاتهمـا، وفـي سـبتمبر 1976 أصـدرت محكمـة العـدل الدوليـة حكمهـا [1] ورفضـت طلـب اليونـان بإقـرار الحمايـة الواقعيـة لسـيادتها علـى الجـزر فـي بحـر إيجـه، وأكـدت علـى أن البحـر منطقـة متنـازع عليهـا بيـن تركيـا واليونـان. فـي نوفمبـر 1976 وبعـد مباحثـات شـاقة، توصلـت الدولتـان إلـى مـا عُـرف باتفاقيـة بـرن بسويسـرا التـي طالبـت بضـرورة اسـتمرار المفاوضـات بينهمـا.

ثالثًا- الصراع على منابع الطاقة ومواجهة التحديات

لـم يتراجـع الاهتمـام فـي بحـر إيجـه، ولـم تتراجـع الخلافـات التركيـة – اليونانيـة حولـه، لكـن اهتمـام كل منهمـا أخـذ بالتزايـد بشـرق المتوسـط منـذ العقـد الأول لهـذا القـرن.

أ. المسوح السيزمية[2]

وصلـت وفقـا لتقديـرات المُسُـوح الجيولوجيـة الأمريكيـة إلـى مـا يقـرب مـن 122 تريليـون قـدم مكعـب مـن الغـاز، وفـي هـذا السـياق نذكـر:

- حقـل ليفياثـان حقـل غـاز طبيعـي بحـري ضخـم شـرق المتوسـط؛ قبالـة سـواحل فلسـطين ولبنـان؛ إذ تقـدر احتياطاتـه بنحـو 540 مليـار متـر مكعـب ويقـع علـى بعـد 150 كـم شـمال محافظـة دميـاط فـي السـفح الجنوبـي لجبـل إراتوسـتينس البحـري، وقـد تـم اكتشـافه مـن قبـل اسـرائيل فـي عـام 2010[3].
- حقـل تامـار الـذي يُعـد ثانـي أكبـر حقـل غـاز طبيعـي فـي منطقـة شـرق البحـر المتوسـط، فحقـل تامـار ينتـج حتـى عـام 2016 مـا يقـارب 60% مـن الكهربـاء التـي تحتاجهـا اسـرائيل، وقـد بلـغ إجمالـي المخـزون الاحتياطـي وفقـاً للمسـوح الجيولوجيـة مـا يقـرب مـن 7،9 تريليونـات قـدم مكعـب، ويقـع الحقـل علـى مسـافة 90 كـم مـن شـواطئ شـمال إسـرائيل، وعلـى مسـافة 1650 متـراً تحـت سـطح البحـر[4].

(1) عمر الجبالي، النزاع التركي – اليوناني في شرق المتوسط: أسبابه ومواقف الأطراف الليبية، مجلة دراسات شرق أوسطية، 2020، السنة 24، العدد 93، عمان، ص69.

(2) يعد المسح السيزمي أداة عملية لتحديد التكوين الجيولوجي تحت سطح الأرض، وذلك من خلال جهاز يقوم بإصدار موجات صوتية لباطن الأرض للبحث عن التجاويف الصخرية وما تحويه من مكامن نفطية أو غازية والتأكد من وجودها وتحديد امتدادها.

(3) د. محمد مكرم بلعاوي، حسان عمران، تفكيك الخطاب الموالي لإسرائيل الهند نموذجاً، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2019)، ط1، ص51.

(4) شادي سمير عويضة، استغلال الغاز الطبيعي في حوض شرق المتوسط وعلاقته بالنفوذ الاسرائيلي في المنطقة، (لبنان: مركز الزيتون للدراسات والاستشارات، 2019) ط1، ص96.

- حقل "غزة مارين" الذي قامت شركة بريتش جاز التابعة لشركة بريتش بتروليوم باكتشافه عام 2000 على مسافة 36كم من شواطئ قطاع غزة، حيث يُقدر إجمالي المخزون الاحتياطي للحقل ما يقرب من تريليون قدم مكعب من الغاز.

- في ديسمبر 2009 ، تم اكتشاف حقل أفروديت على بعد 180 كم من الشاطئ الجنوبي الغربي لقبرص؛ إذ يقدر إجمالي المخزون الاحتياطي لما يقرب من 9 تريليونات قدم مكعب من الغاز الطبيعي، وقد شهد عام 2012 اكتشاف حقل تانين الذي يُسمى باللغة العبرية "خازن التمساح" وهو سابع حقل قامت إسرائيل باكتشافه[1] قدرت التقديراتُ الأولية احتواءه على احتياطي من الغاز يبلغ 1،2 تريليون قدم مكعب، يُعد ثالث أكبر حقل احتياطياً بعد حقلي ليفياثان وتمار[2].

ب. منتدى غاز شرق المتوسط

ضم هذا المنتدى سبعة دول متوسطية واستثنى تركيا ولبنان وسوريا؛ إذ يبدو رافعة إقليمية لتحجيم طموح تركيا في منطقة الشرق الأوسط، يهدف المنتدى إلى تأمين احتياجات الأعضاء من الطاقة لصالح رفاهية شعوبهم كما جاء في عقد التأسيس.

1. **النشأة:** في يناير 2019 أسهمت اليونان في تأسيس ما يعرف منتدى غاز شرق المتوسط، وتم اتخاذ القاهرة مقراً له، وكل الترجيحات تذهب أن الهدف البعيد له تطويق تركيا بحرياً وحرمانها من الثروات المكتشفة، ويضم المنتدى إلى جانب مصر، قبرص "اليونانية" واليونان وإسرائيل وإيطاليا ودُعيت إليه الأردن والسلطة الفلسطينية بصفة مراقب. شهدت القاهرة يوم الثلاثاء في 22 سبتمبر 2020 توقيع الدول المؤسسة لمنتدى غاز شرق المتوسط على الميثاق الخاص بالمنتدى والذي بمقتضاه يصبح منظمة إقليمية مقرها القاهرة في منطقة المتوسط.

2. **الهدف:** تهتم هذه المنظمة بتعزيز التعاون وتحسين العلاقات التجارية[3]؛ سيعمل على تحقيق ما يلي:

- سيساهم في تعزيز الاستقرار والازدهار الإقليمي في مجال الطاقة.

---

(1) صالح النعامي، اكتشافات الغاز الاسرائيلي قيمة إستراتيجية وتداعيات إقليمية، سلسلة تقييم الحالة، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسيات، الدوحة، 2011، ص 114.

(2) صالح النعامي ، مرجع سابق، ص115.

(3) د.محسن محمد صالح، ربيع محمد الدنان، وائل عبدالله وهبة، اليوميات الفلسطينية، (لبنان: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2020)، ص29.

- منصة تجمع منتجي الغاز والمستهلكين ودول المرور.
- إقامة حوار منهجي منظم حول سياسات الغاز الطبيعي، والتي ستؤدي لتطوير سوق إقليمية مستدامة للغاز[1].
- يحترم بشكل كامل حقوق أعضائه على مواردهم الطبيعية وفقاً للقانون الدولي.
- التعاون الفعال مع أطراف صناعة الغاز وأصحاب المصلحة.
- هو مفتوح لتقدم أية دولة في شرق المتوسط طلباً لعضويته والانضمام بصفة مراقب. [2].

المطلب الثاني: بحرنة تركيا

تسعى تركيا للمطالبة بحقوق لها ضمن مياه الجزر اليونانية سعياً منها للاستثمار في حقول النفط والغاز وتذهب إلى أبعد من ذلك في موضوع ترسيم الحدود البحرية؛ إذ تريد تعديل بعض بنود اتفاقية لوزان التي وقعتها 1923 وحرمتها الكثير من الجزر التي كانت تحت حكمها في مرحلة الدولة العثمانية.

أوّلاً- أصل النظرية من الوجهة التركية

يشير رمز "بحرنة تركيا" حسب الأدميرال التركي المتقاعد جيم غوردنيز إلى زيادة الدور الذي يلعبه إطلالها على البحر في اقتصادها؛ مشيراً إلى أن نظريته تحاول تحديد مناطق الاختصاص البحري المحيطة بتركيا، وأن تركيا بحاجة إلى تأمين هذه المناطق من أجل رفاهيتها ودفاعها وأمنها وحتى سعادتها.

تشمل نظرية غوردنيز 640 ألف كم مربع من حدود تركيا البحرية بما في ذلك المسطحات المائية المحيطة ببعض الجزر اليونانية، ومع ازدياد النزعة القومية في تركيا فقد اكتسبت نظريته بعداً هاماً على الصعيد الرسمي التركي. في سبتمبر 2019، قام الموقع الرسمي للرئاسة التركية بنشر صورة للرئيس التركي رجب أردوغان اثناء إلقاء كلمة أمام طلاب المدرسة الحربية وخلفه خريطة عنوانها "الوطن الأزرق وبالتركية[3]" MAVI VATAN .

(1) فلسطين اليوم مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات لبنان بيروت 2019 العدد 4838 ص 26.

(2) انظر الموقع الإلكتروني .http://:www.m.youm7.com، تاريخ الزيارة 9/8/2020.

(3) انظر الموقع الإلكتروني .http//:www.enabbaladi.net، تاريخ الزيارة 28/8/2020.

ثانيًا- استراتيجية بحرنة تركيا

ينسب الخبير العسكري التركي جيم جوردينيز[1] لنفسه صك هذا المصطلح، وكان يشير بهذا المصطلح إلى المناطق البحرية التي يجب أن تقع تحت السيادة التركية، وشملت "المناطق الاقتصادية التركية" في بحار إيجه والمتوسط والأسود؛ أي مسافة 200 ميل بحري من البر التركي 370كم^2 تقريباً في مختلف الاتجاهات، رغم أن هذه التوجهات تتجاهل المطالب المائية لدول المتوسط. تهدف الاستراتيجية البحرية التركية للسيطرة على مناطق الغاز وتعظيم النفوذ الإقليمي، وذلك عبر مستويين رئيسيين، الأول هو مستوى الثلاثة بحار إيجه-المتوسط-الأسود[2]، أما المستوى الثاني فيشمل البحر الأحمر وبحر قزوين وبحر العرب والخليج، ويُفسر في هذا السياق لجوء تركيا إلى إقامة قواعد عسكرية في الصومال وقطر.

ثالثًا- آليات تطبيق النظرية

من الناحية القانونية؛ سعت تركيا لتحسين موقفها القانوني المُتعلق بترسيم الحدود الدولية في شرق المتوسط، وأعلنت في نوفمبر 2019عن التوصل لاتفاق مع حكومة فايز السراج الليبية على ترسيم حدود يُقسِّم المساحة البحرية بين البلدين في المتوسط إلى منطقتين اقتصاديتين بمسافة 200ميل بحري من سواحلها استناداً لمبدأ الجرف القاري.

من الناحية العسكرية؛ تعمل تركيا على تعظيم القدرات القتالية لقواتها البحرية، وقامت في فبراير 2019 بتنظيم أكبر مناورات بحرية في تاريخ الجيش التركي تحت عنوان "الوطن الأزرق"[3].

أما سياسياً لجأت تركيا إلى شرعنة تحالفها السياسي مع حكومة فايز السراج الليبية لضمان بقاء الاستراتيجية عبر توقيع اتفاق للتعاون الأمني والسياسي، وسعت لمد نفوذها إلى الجزائر وتونس.

تُميز اتفاقية[4] الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 بين عدة مفاهيم رئيسية في تحديد الحدود البحرية، الأول هي مناطق السيادة البحرية الكاملة أو "المياه الإقليمية" وتمتد

(1) انظر الموقع الإلكتروني http://www.annahar.com، تاريخ الزيارة 10/9/2020.

(2) Muhittin atamn، The cyprus dispute: the prerquisite for the solution of the eastern mediterranean problem، (Istanbul: turkuvaz haberlesme،2019)، p11.

(3) انظر الموقع الإلكتروني http://:www.hafryat.com، تاريخ الزيارة 19/9/2020.

(4) تم توقيعها في مونتيغوباي "جامايكا" ودخلت حيز التنفيذ في 16 تشرين الثاني 1994، أي بعد انقضاء 12 شهراً على إيداع الوثيقة الستين من وثائق التصديق أو الانضمام.

مسافة 12 ميل بحري من البر، ومنحت الاتفاقية الدولة حق احتكار الثروات البحرية حتى 200 ميل من الساحل فيما يُعرف بالمنطقة الاقتصادية الخاصة[1]، إلا أن تركيا لم توقّع على هذه الاتفاقية حتى اليوم[2]، إذ ترفض احتساب مسافة 200 ميل بحري من أخر امتداد بري للدول، ويعود ذلك إلى تمتع منطقة شرق المتوسط وبحر إيجه بعدد كبير من الجُزر التي تعود أغلبها للسيادة اليونانية، وهو ما يقوض احتمالات سيطرة تركيا على مساحة كبير من المياه الإقليمية، فلا تعترف تركيا بدولة قبرص أو بتمتع دولة اليونان بسيادة بحرية على مسافة 200 ميل من جزيرة كريت اليونانية.

المبحث الثاني: ترسيم الحدود البحرية بين الاتفاقيات السلمية والمناورات العسكرية

كانت حكومة نيقوسيا القبرصية اليونانية أول من سارع إلى عقد اتفاقيات مع جوارها المتوسطي لترسيم حدود منطقتها الاقتصادية في البحر، مفترضة أنها تمثل الجزيرة برمتها.

المطلب الأول: اتفاقيات ترسيم الحدود البحرية بين المفاوضات والتهديدات

اتسمت عملية ترسيم الحدود البحرية تارة بلغة القوة، وتارة أخرى بالحوار.

أوّلاً- ترسيم الحدود البحرية بلغة القوة العسكرية:

بعيداً عن المفاوضات، ظهرت القوة العسكرية في ترسيم الحدود البحرية فيما يعرف بالنزاع حول الجزر بين تركيا واليونان، وعلى سبيل المثال لا الحصر نأخذ أهم تلك المنازعات المسلحة منها ما حدث بالفعل، ومنها على صفيح ساخن:

أ. جزيرة كاستيلوريزو " kastellorizo "

تتواجد جزيرة كاستيلوريزو "ميس" اليونانية في قلب التوتر والتهديدات المتبادلة بين تركيا واليونان، فالجزيرة الصغيرة الواقعة في البحر المتوسط تتمتع بموقع جغرافي مميز، هي عبارة عن مرتفعات جبلية غنية بالمحروقات، جعل أنقرة تريد أخذ حصتها منها بإطلاق عمليات تنقيب في المنطقة رغم الانتقادات الأوروبية، وخاصة اليونانية التي اعتبرتها تدخلاً في سيادتها.

(1) سعود بن خلف النويميس، القانون الدولي العام، (الرياض: مكتبة القانون والاقتصاد، 2014)، ط1، ص 217.

(2) هاينتس كرامر،تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، تعريب فاضل جتكر، (العبيكان للنشر، 2001)، ط1، ص285.

بعيداً عن الهدوء المعتاد للجزيرة التي يقطنها نحو 500 شخص فقط، تعزيزات عسكرية ومناورات قتالية بمشاركة دول عديدة باتت تؤرق سواحلها، فمع صغر مساحتها التي لا تتعدى 10 كلم^2، إلا أن جزيرة كاستيلوريزو باليونانية و"ميس" بالتركية، تتصدر النزاع الدائر بين أنقرة وأثينا لموقعها المهم في منطقة غنية بالغاز الذي حولها اليوم إلى فتيل حرب قابل للاشتعال في أية لحظة بين الطرفين، إذا لم يتم تغليب منطق الحوار. موقعها الجغرافي جعلها ذات أهمية خاصة؛ كونها تعتبر أبعد جزيرة عن اليونان كلياً ناحية الشرق؛ إذ إنها تبعد عن أقرب جزيرة يونانية، وهي جزيرة رودس بـ 130 كلم^2، والتي تتبع لها إدارياً، إلا أن المشكل هنا يكمن في كونها لا تبعد عن الساحل التركي سوى بـ 1،6 كلم^2 فقط.

الموقع الجغرافي للجزيرة أسهم في غلق أفق الساحل الجنوبي الشرقي كله لتركيا، فحرمه من مسألة الامتداد البحري المتعلق بالجرف القاري؛ أضف إلى ذلك إمكانية إعلان منطقة اقتصادية خالصة لتركيا، وهي بذلك تلعب بالنسبة إلى اليونان في الامتداد البحري الدور نفسه الذي يمكن أن تؤديه صخرة ROCKALL مع بريطانيا[1]. تثور المشكلة الأساسية بالنسبة إلى الجزيرة عندما تعلن اليونان عن منطقة اقتصادية خالصة لها ببعد 200 ميل بحري في اتجاه قبرص أو مصر، فلن يبقى لتركيا أية نافذة بحرية خارجية إلا نصف المساحة البحرية الفاصلة بينها وبين جزيرة Kastellorizo فقط، أو الواجهة المطلة على الشرق في اتجاه جزيرة قبرص، وبذلك تصبح تركيا بلا أية حدود بحرية بينها وبين مصر، في حين لولا وجود هذه الجزيرة ببعدها البحري لكانت المنطقة الاقتصادية التركية تلامس المنطقة الاقتصادية المصرية، ومع وجود جزيرة Kastellorizo، فإن المنطقة الاقتصادية اليونانية تلامس مباشرة المنطقة الاقتصادية القبرصية؛ لينتج بذلك تراجعاً هائلاً في المساحة البحرية بالنسبة إلى تركيا، لأن الجزيرة لا تزيد مساحتها عن 10 كلم^2 فقط.

مع أن تركيا فقدت السيادة عليها بموجب اتفاق أنقرة المؤرخ في 1/4/1932[2]، وبرتوكول 28/12/1932 الذين أبرمتهما مع إيطاليا، والمتعلقة بجزر الدوديكانيز، ثم انتقلت إلى اليونان بموجب المادة 14 من اتفاقية السلم في باريس 10/2/1947[3]؛ أي تنازلت عنها إيطاليا لصالح اليونان؛ إذ تضمن التنازل مسألة التخلي عن السيادة الإيطالية على جزر "الدوديكانيز".

---

(1) هذه الصخرة هي محل نزاع بين كل من بريطانيا، الدانمارك، ايرلاندا وايسلندا، وهذا نظراً لكون الجرف القاري الخاص بهذه الصخرة حسب الدراسات التي تمت، فإنه يتضمن البترول والغاز.

(2) Stergios Arapoglou، dispute in the Aegean sea، the imia/ kardak crisis، (Alabama: April 2002)، p19.

(3) د. نبيل المظفري، العلاقات الليبية التركية، (عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2010)، ط1، ص125.

إلا أن الدولة التركية وإن قبلت مفهوم السيطرة المادية لليونان على الجزر الرئيسة، فإنها ترفض كل امتداد بحري لها خارج 6 أميال بحرية، على أن تبقى هذه الجزر في النهاية خالية من أي وجود عسكري مسلح[1].

تذهب تركيا للقول: إن جزيرة قبرص في الغرب، والجزر اليونانية بما فيها جزيرة كاستيلوريزو لا يمكن أن ينتج منها امتداد بحري يعطيها منطقة اقتصادية وجرفاً قارياً كاملاً بموجب القانون الدولي؛ لأنها تشوه ترسيم الحدود المنصف[2].

ب. جزيرة إيميا " كارداك" Imia

تسمى باليونانية إيميا أو ليمينيا وكارداك بالتركية عبارة عن صخرتين متقاربتين وقاحلتين في بحر ايجه تمتدان على مساحة 40 دونماً، تقعان ضمن أرخبيل جزر Dodé-canése وقريبتين من الشاطئ التركي، وأيضاً من جزيرة kaloKalymnos اليونانية. لا تتمتع الجزيرة بأهمية اقتصادية أو بشرية أو موارد باطنية أو ثروات، إلا أنها تتميز بموقعها الجغرافي، وأثره على مسألة الحدود البحرية بين الطرفين.

ظهر النزاع حول الجزيرة بتاريخ عام 1995م عندما جنحت السفينة التركية fi-gen akat[3] بالقرب من المدينة الساحلية التركية Turgutreis في وسط مجموعة من الصخور، تبعها قيام الطرفين بإطلاق تسمية فورية على هاتين الصخرتين البحريتين Imia /kardak كل حسب لغته.

رفض قبطان السفينة التركية مساعدة البحرية اليونانية متحججاً بأنه يوجد ضمن الإقليم البحري التركي، والأولى طلب المساعدة من البحرية التركية، وبعد اتفاق مع الشركة التركية المالكة للسفينة تم قطر السفينة التركية بسفينة يونانية إلى ميناء Gulluk التركي، تبع ذلك في عام 1995م إبلاغ الخارجية التركية السفير اليوناني في أنقرة، أن الجزيرتين الصغيرتين kardak هي جزء من الإقليم التركي وتابعتان للمقاطعة Mugla وأن سفينة القطر اليونانية قد انتهكت المياه الإقليمية، فرد السفير اليوناني بتاريخ 10/1/1996م بمذكرة مكتوبة ترفض الطرح التركي بالادعاء بالسيادة، وتذكر بالاتفاق التركي الإيطالي حولها سنة 1932م، ومن بعده اتفاقية باريس سنة 1947م بتنازل إيطاليا عن هذه الجزر لليونان،

(1) Greece and Turkey: Aegean Issues — background and recent developments op. cit، p .3

(2) عماد قدورة، السياسة الخارجية التركية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،(بيروت: 2021)، ط1، ص 204.

(3) Stergios Arapoglou، dispute in the Aegean sea، the imia/ kardak crisis، op. cit، p15.

ومع نهاية عام1995 م بدأ يتصاعد خلاف بين تركيا واليونان حول جزيرة كارداك التي تبعد عدة أميال فقط عن سواحل منطقة بدروم التركية، فعقب تعطل سفينة نقل تجارية في محيط الجزيرة، نشب خلاف بين قوات خفر السواحل التركية واليونانية حول كون المنطقة التي تعطلت بها السفينة تعود لتركيا أو اليونان، ومن يحق له تقديم المساعدة للسفينة.

عقب ذلك، قام راهب يوناني وعدد من المواطنين بالوصول إلى الجزيرة، ورفع العلم اليوناني وترديد النشيد الوطني، وهي الخطوة التي رد عليها صحفيون أتراك تمكنوا من التسلل للجزيرة، ورفع العلم التركي عليها في السابع والعشرين من يناير/ كانون الثاني1996م، فما كان من اليونان إلا أن أرسلت قوات مسلحة لتحيط بالجزيرة، وتمنع وصول أي أحد إليها، وفي ليلة 32 من يناير/ كانون الثاني عام1996م نجحت قوات النخبة التركية في القيام بعملية إنزال سرية، وتمكنت من التسلل والسيطرة على جانب من الجزيرة، ورفعت العلم التركي عليها[1]، مع أن العملية كانت سرية، ولم يحصل خلالها اشتباك مسلح، إلا أن مروحية يونانية سقطت خلال تحركها في المنطقة، وقتل ثلاثة طيارين، ومع بزوغ الفجر، ووصول خبر السيطرة على الجزيرة من القوات التركية، كادت تشتعل حرب واسعة بين البلدين.

لتفادي ذلك، بدأت محاولات دولية واسعة لتجنب توسع المواجهة قادها بالدرجة الأولى الرئيس الأمريكي آنذاك بيل كلينتون، وعقب ساعات من الاتصالات توصل الجانبان إلى اتفاق ينص على سحب القوات من البلدين، وإنزال عَلَمي البلدين بالتزامن من الجزيرة، وهو ما جرى بالفعل في صباح اليوم التالي من العملية[2].

وتذهب تركيا إلى عدم الاعتراف بأن الصخور المحاذية للجزر تابعة لليونان، متمسكة بأن اتفاقية لوزان1923م، واتفاقية[3] 1947م لم تذكرهم صراحة بالاسم على غرار الجزر الواردة في نصوص الاتفاقيات.

ثانيًا- ترسيم الحدود البحرية بلغة الدبلوماسية:

(1) Yusuf Avar، Yu Chou LIN، Aegean disputes between Turkey and Greece: Turkish and Greek claims and Motivations in the framework of legal and political perspectives، International journal of politics and security، 2019، p65.

(2) مايكل اميرسون، التنقيب عن الغاز وعما هو اكثر في المياه القبرصية، مجلة رؤية تركية، السنة الثالثة، العدد 1، 2014، ص 167.

(3) اتجه الحلفاء بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية لإبرام معاهدات الصلح مع الدول المهزومة التي وقعت في باريس في 10 فبراير عام 1947 بموجب اتفاقية باريس للسلام، بعد انسحاب إيطاليا من الحرب العالمية الثانية واستسلام ألمانيا نقلت الجزر في بحر ايجه التي كانت تحت الاحتلال الإيطالي إلى ملكية اليونان.

تجلى ذلك بشكل واضح فيما عقد من اتفاقيات بحرية بين الدول.

أ. الاتفاق المصري – اليوناني لترسيم الحدود البحرية

أثار الاتفاق التركي-الليبي ردود فعل غاضبة من اليونان وقبرص اليونانية ومصر، التي اعتبرت الاتفاق غير قانوني.

1. **ترسيم الحدود البحرية:** تعود أزمة الصراع الاقليمي بين اليونان وتركيا حول قبرص وجزر بحر إيجه منذ أعوام الستينيات وإلى الآن[1]، بدأ النزاع يأخذ شكله القانوني في عام 2013 ، إذ وقّعت مصر وقبرص اتفاقية تنص على ترسيم الحدود البحرية بين البلدين[2]، وهو ما مكّن مصر من البحث عن مصادر للغاز في مياه المتوسط، والعثور على حقل " ظهر" الذي تبلغ طاقته الاستيعابية ما يقارب 3 مليارات متر مكعب يومياً.

في الوقت الحالي وفي خطوة هامة وقعت كل من مصر واليونان اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بينهما في 6 آب 2020 في القاهرة وجرى تعيين المناطق الاقتصادية الخالصة بين البلدين، وبموجبه أصبح بإمكان طرفي الاتفاق المضي قدماً للاستفادة من الثروات المتحدة وتنفيذ عمليات التنقيب، وصرحت الدولة المصرية مراراً[3] بأنه بل لابد من اتخاذ إجراءات لحماية مصالح مصر وثرواتها في البحر المتوسط.

2. الترسيم من الناحية القانونية

- إن أية محاولة تركية لمواجهة الاتفاق المصري – اليوناني سيضع أنقره لمواجهة مباشرة مع الاتحاد الأوروبي؛ إذ يمنح الاتفاق مع اليونان الذي يستند إلى قانون البحار مصر مياهاً اقتصادية أضيق مما كانت ستحصل عليه لو اعترفت بالاتفاق التركي الليبي، لذلك فهو مثل دليلاً واضحاً على التزام مصر بالقانون الدولي.
- الاتفاق يعتبر في وجهة نظر الطرفين بلورة لمنتدى شرق البحر المتوسط.
- تعزيز استكمال مشروع أنابيب " ايست ميد" لتصدير الغاز من إسرائيل عبر

(1) د. أحمد مشعان نجم، مكانة تركيا الدولية – دراسة في التوازنات الإقليمية والدولية، (عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع، 2017)، ط1، ص123.

(2) د. ضياء عبد المحسن محمد، الجغرافيا البولويتيكية، (عمان: دار غيثاء للنشر والتوزيع، 2016)، ط1، ص 60.

(3) عويضة، استغلال، مرجع سابق، ص110.

قبـرص واليونـان إلـى أوروبـا[1].

- تعتبـر مصـر الاتفـاق انتصـار دبلوماسـي يسـهم فـي الضغـط مـن قبـل الناتـو والاتحـاد الأوروبـي فـي حـال تـم اختراقـه.
- الاتفـاق يعنـي أن مصـر واليونـان التزمتـا بالاتفاقيـات والأحـكام الحاكمـة لتعييـن الحـدود البحريـة المشـتركة وفـق اتفاقيـة جامايكا لعـام 1982.
- يعد الاتفاق تضييقًا للخناق على وضع تركيا في شرق البحر المتوسط.
- يمكّـن مصـر مـن التنقيـب فـي المناطـق الاقتصاديـة الغربيـة الواقعـة علـى الحـدود البحريـة مـع تلـك الخاصـة باليونـان.
- تعزيـز التعـاون الثنائـي والإقليمـي بيـن البلديـن، وإعطـاء الحـق لـكل منهمـا البحـث والتنقيـب فـي شـرق المتوسـط.

ب. الاتفاق اليوناني – الإيطالي لترسيم الحدود البحرية

1. ترسيم الحدود البحرية

وقعت كل مـن اليونـان وإيطاليـا فـي أثينـا 9حزيـران 2020 اتفاقيـة ترسـيم للحـدود البحرية بيـن البلديـن فـي البحـر الأبيـض المتوسـط، ممـن اعتبـر ضربـة قويـة لتركيـا، ويشـمل الاتفـاق بيـن الدولتيـن أن يكـون للجـزر اليونانيـة فـي البحـر المتوسـط مناطـق اقتصاديـة خالصـة.

2. الترسيم من الناحية القانونية

- الترسـيم أضـاف دولـة جديـدة للقائمـة وهـي إيطاليـا لمـا لهـا أهميـة كبيـرة كونهـا تتسـم بالقـرب مـن ليبيـا.
- الترسـيم يعنـي قطـع الطريـق علـى تركيـا التـي تحـاول ضـم الجـزر اليونانيـة فـي الاتفـاق التـي أبرمتـه مـع حكومـة السـراج فـي طرابلـس الليبيـة 2019 لإنشـاء منطقـة اقتصاديـة خالصـة.
- لـه أهميـة بالنسـبة لأثينـا التـي تواجـه أنقـرة الطامعـة فـي حقـول النفـط وخصوصـاً حـق قبـرص فـي القيـام بأيـة عمليـة استكشـاف للمـوارد النفطيـة فـي المنطقـة الاقتصاديـة

(1) المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي، اتفاقية ترسيم الحدود البحرية بين مصر واليونان "خطاً أجمرً لنظرية " الوطن الأزرق" التركية.https://marsad ecsstudies.com/38814/.، تاريخ الزيارة 3/8/2020.

الخالصـة القبرصيـة.

- التأكيد على يونانية الجزر في المناطق البحرية الخاضعة لسيادة اليونان.
- الـرد علـى اتفاقيـة أردوغـان والسـراج التـي لـم تقرهـا دولـة فـي المتوسـط ولا الاتحـاد الأوربـي ولا الولايـات المتحـدة ولا منتـدى الغـاز فـي البحـر المتوسـط.

ج. ترسيم الحدود البحرية اللبنانية – الإسرائيلية- القبرصية

يخـوض لبنـان نزاعـاً مـع إسـرائيل علـى منطقـة البحـر المتوسـط تبلـغ نحـو 860 كـم مربـع تعـرف بالبـوك رقـم 9 الغنـي بالنفـط والغـاز.

1. ترسيم الحدود البحرية اللبنانية – الإسرائيلية

الخرائـط التـي يقدمهـا لبنـان تثبـت حقـه بمنطقـة بحريـة تصـل مسـاحتها إلـى 2290 كـم وتنطلـق مـن خـط الحـدود البريـة المرسـمة منـذ عـام 1923 والموثقـة فـي اتفـاق الهدنـة عـام 1949 وتقسـم حقـل كاريـش الإسـرائيلي بالنصـف وجمـدت إسـرائيل التنقيـب فـي رقعـة بحريـة ملاصقـة للحـدود اللبنانيـة الجنوبيـة منـذ انطـلاق المفاوضـات[1].

- **المفاوضات للترسيم**

انطلقـت المفاوضـات فـي 14 تشـرين الأول 2020 حيـث الجولـة الأولـى مـن المفاوضـات غيـر المباشـرة برعايـة الأمـم المتحـدة ووسـاطة الولايـات المتحـدة وتبعتهـا جولـة ثانيـة فـي 28 تشـرين الأول 2020 ووصفتهـا الولايـات المتحـدة بأنهـا مثمـرة دون أيـة تفاصيـل، وفـي 29 تشـرين الأول 2020 انعقـدت الجولـة الثالثـة، وفـي 11 تشـرين الثانـي 2020 انعقـدت الجولـة الرابعـة واختتمـت بالاتفـاق علـى عقـد جلسـة خامسـة مطلـع كانـون الأول مـن العـام نفسـه، ثـم تـم إرجـاء المحادثـات التـي كانـت مقـررة يـوم الأربعـاء 2/12/2020 إلـى أجـل لـم يُحـدد.

- **قانونية الترسيم**

لابدّ من الإشارة لبعض الأمور حول الاتفاق المزمع تنفيذه:

- عدم وجود ربط ملزم بين المسارين؛ البري والبحري.
- عدم وجود إطار زمني للمفاوضات.

(1) علي حسين باكير، رقعة الشطرنج اللبنانية – الإسرائيلية: النزاع على الحدود والغاز شرق المتوسط، ورقة تحليلية، 2020، ص 4.

- لم يُشر الاتفاق إلى أية اتفاقيات أو معاهدات تحكم عملية مفاوضات ترسيم الحدود البحرية؛ كاتفاقية جامايكا 1982 مثلاً، مما يجعله عرضةً للضغوط التي قد تُمارس على لبنان.

- في حال فشل عملية المفاوضات بين الطرفين، لم يطرح الاتفاق الخيارات أو البدائل التي يمكن اللجوء إليها، كاللجوء لمحكمة العدل الدولية أو التحكيم الدولي مثلاً.

وفيما يتعلق بالموارد الطبيعية، تنص اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 على أن الدول الساحلية لها حقوق سيادية في منطقة اقتصادية خالصة تبلغ 200 ميل بحري؛ ومع ذلك ، فإن الخلاف البحري لا يقع ضمن التفويض الحالي لليونيفيل، و"إسرائيل" ليست طرفاً في اتفاقية الأمم المتحدة لـ"قانون البحار".

2. اتفاقية ترسيم الحدود البحرية اللبنانية ـ القبرصية:

رسم لبنان حدوده البحرية في ضوء اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار من خلال إصدار قانون " تحديد وإعلان المناطق البحرية للجمهورية اللبنانية" رقم " 163- تاريخ 18/8/2011"[1].

- **اتفاقية الترسيم:** وقعت الحكومة اللبنانية والقبرصية في17 يناير عام 2007 اتفاقاً لترسيم الحدود البحرية بين البلدين، حول تعيين حدود المنطقة الاقتصادية الخالصة وذلك بهدف توطيد علاقات حسن الجوار والتعاون فيما بينهما لاستثمار الثروات النفطية، وأسندت هذه الاتفاقية حسب الجيش اللبناني إلى القوانين المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

- **قانونية الترسيم**: تم تحديد المنطقة الخالصة بين لبنان وقبرص على أساس خط الوسط[2]، وذلك استناداً إلى المادة 74 من اتفاقية قانون البحار باعتبار قبرص ولبنان دولتين متقابلتين وتم الترسيم وفقا لنقطتين مؤقتتين هما 1 جنوبا، والنقطة 6 شمالا، حيث ألزمت الاتفاقية في مادتها الثالثة أي طرف يدخل في تفاوض مع طرف آخر لترسيم الحدود البحرية في إحداثيات أي نقطة من 1 أو 6 الرجوع للطرف الآخر، لكن لبنان لم يبرم هذا الاتفاق وبالتالي لم يلزم به بسبب عدم مصادقة مجلس النواب اللبناني عليه وفق القواعد المنصوصة عليه في القانون

(1) السيادة البحرية اللبنانية والقانون الدولي العام المديرية العامة للدراسات والمعلومات لبنان 2016 ص 3.

(2) انظر الموقع الإلكتروني: https://www.aa.com.tr/ar//، تاريخ الزيارة 29/8/2020.

الدولـي العـام.

غيـر أن الاتفاقيـة قـد ألزمـت فـي المـادة الثالثـة الطرفيـن عنـد الدخـول فـي أي مشـاورات مـع طـرف ثالـث لتعييـن الحـدود البحريـة إبـلاغ الطـرف الآخـر والتشـاور معـه، وهـو مـا لـم تلتـزم بـه قبـرص فـي اتفاقيتهـا لتعييـن الحـدود البحريـة مـع اسـرائيل[1]؛ إذ وقعـت إسـرائيل اتفاقيـة أخـرى مـع قبـرص فـي عـام 2011 لتحديـد المنطقـة الاقتصاديـة الخالصـة بينهمـا متجاهلـة مـا تـم الاتفـاق عليـه مـع لبنـان، ممـا جعـل بيـروت تخسـر مسـاحة تزيـد علـى 860 كـم مربـع التـي تحـوي كميـات كبيـرة مـن النفـط والغـاز.

د. ترسيم الحدود البحرية السورية

تحتـل الجمهوريـة العربيـة السـورية موقعـاً جغرافيـاً مميـزاً وهامـاً، وارتبطـت أهميـة سـورية السياسـية والاقتصاديـة طـوال تاريخهـا بمركزهـا فـي ملتقـى ثـلاث قـارات وثقافـات عـدة، هـي بلد جنـوب غـرب آسـيا، حيـث تقـع علـى السـاحل الشـمالي الشـرقي للبحـر الأبيـض المتوسـط، يحدهـا مـن الجنـوب لبنـان، ويحدهـا مـن الشـمال تركيـا، ويقـع فـي مواجهتهـا مـن الغـرب قبـرص وهـذه الـدول مجتمعـة تشـترك معهـا بحـدود بحريـة.

1. توافق القانون السوري مع اتفاقية أعالي البحار 1982:

مـن المعلـوم أن سـورية لـم تنضـم لاتفاقيـة أعالـي البحـار 1982، لكـن أصـدرت قوانيـن تتوافـق مـع هـذه الاتفاقيـة.

اعتمـد قانـون[2] الولايـة البحريـة فـي سـورية رقـم /28/ لعـام 2003م عبـارة الرصيـف القـاري بـدلاً مـن الجـرف القـاري؛ ثـم صـدر القانـون[3] الجديـد رقـم 35 عـام 2018م القاضـي بتعديـل بعـض أحـكام قانـون البحـار رقـم 28 عـام 2003م، واسـتخدم عبـارة "الجـرف القـاري" بـدلاً مـن "الرصيـف القـاري" وتـم تحديـد امتـداد الجـرف القـاري لسـورية بمئتـي ميـل بحـري.

2. صعوبة ترسيم الحدود البحرية السورية

سـورية دولـة قاريـة ومتضـررة جغرافيـاً فطـول سـواحلها لا يتعـدى 96 ميـلاً بحريـاً، ويجـب أخـذ بعيـن الاعتبـار أن قبـرص هـي دولـة مقابلـة لسـورية مـن جهـة البحـر وأقـرب مسـافة بيـن

(1) سامر عبد الهادي علي، الغاز في شرق المتوسط التحديات والإمكانيات، جريدة النهار، 20 نيسان 2016، عدد 85/26079، ص 60.

(2) القانون رقم 28 لعام 2003، دمشق الموافق 19/11/2003.

(3) القانون رقم 35 لعام 2018 القاضي بتعديل بعض أحكام قانون البحار رقم 28 لعام 2003، دمشق، الموافق لـ15/10/2018.

الدولتين هي ستون ميلاً بحرياً بين رأس آندريا في قبرص وبين رأس ابن هاني في اللاذقية ، وتبتعد هذه المسافة وفقاً لتغيير اتجاه الإقليم البري لقبرص التي تتميز جغرافيتها بخصوصية بالغة، كما أن الجزيرة لها امتدادات بحرية من أربع اتجاهات، فوجود جزيرة قبرص في مواجهتها وعلى مسافة قريبة منها سيؤثر بكل تأكيد على الامتدادات البحرية المختلفة ومنها الجرف القاري. وإذا أخذنا حالة مشابهة لحالة سورية وقبرص، ففي قضية تحديد الحدود البحرية بين ليبيا ومالطا التي عرضت على محكمة العدل الدولية وصدر بها حكم عام 1985م، لم تأخذ المحكمة بقاعدة الأبعاد المتساوية عند التحديد، وأكدت المحكمة بأنه لا يوجد طريقة واحدة ملائمة لكل الحالات وإن تطبيق مبادئ منصفة يكون وفقاً لظروف كل قضية وقد يقود إلى طريقة أخرى أو الجمع بين عدة طرق لتحديد الامتدادات البحرية.

أما بالنسبة لسورية وتركيا فإن مسألة التحديد لا تتعلق بحقوق قانونية فقط، وإنما بمسائل سياسية تتعلق بإقليم اسكندرون الذي كان ومازال جزءاً من سورية انتزع منها في مرحلة معينة عندما كانت سورية تحت الانتداب الفرنسي حيث تواطأت مع تركيا في إطار ضمان دخولها الحرب العالمية الثانية إلى جانبها. أما شكل التجاور بين سوريا وتركيا أي أن الشواطئ التركية في إقليم إسكندرون، ومن نهاية الاقليم من جهة تركيا هي ليست متجاورة فقط، وإنما متقابلة أيضاً الأمر الذي يخلق مشاكل عند تحديد الحدود البحرية والذي يتطلب من أجل التوصل إلى اتفاق اتباع طريقة الأبعاد المتساوية وطريقة خط الوسط وطرق أخرى كالاستقلال المشترك لبعض المناطق وذلك للوصول إلى حلول عادلة. أما بالنسبة لشكل الشواطئ بين سورية ولبنان فهي متجاورة أو متلاصقة وتطبق قاعدة الأبعاد المتساوية عند خط الحدود بين البلدين مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الخاصة إن وجدت[1] .

المطلب الثاني: الدور المحوري للإمارات العربية المتحدة في ظل التقارب التركي - الليبي

تثير اتفاقيات الترسيم البحري استياء ومعارضة تركيا التي أعلنت أنها ستعتبرها باطلة لأنها تشمل منطقة في البحر الأبيض المتوسط تقع في الجرف القاري التركي، الأمر الذي أبلغت به أنقرة الأمم المتحدة، مما دفعها للتقارب مع ليبيا، هذا ما دفع دولة الإمارات العربية المتحدة انطلاقاً من واجبها القومي وصيانة الأمن العربي للرد على ذلك بالدبلوماسية تارةً والمناورات العسكرية مع عدة دول من المنطقة تارةً أخرى وعليه ندرس أولا التقارب الليبي – التركي ثم الدور المركزي المهم للإمارات العربية المتحدة في صون الأمن الإقليمي والدولي.

(1) د.بسام الأحمد، تحديد الحدود البحرية بين الدول المتقابلة والمتلاصقة، مجلة جامعة تشرين للعلوم الاقتصادية والقانونية، 2015، المجلد (37) العدد(5)، جامعة تشرين، ص:15.

أولاً :التقارب التركي-الليبي.

في 27 تشرين الثاني 2019، وقّع أردوغان مذكرتي تفاهم مع رئيس المجلس الرئاسي للحكومة الليبية فايز السراج، المعترف بها دولياً، تتعلق بالتعاون الأمني والعسكري، وتحديد مناطق النفوذ البحري بين البلدين،

ويمكن تحديد أسبابها في:

1. الحد من مطامع اليونان؛ بتجاهلها مصالح تركيا الاقتصادية لسنوات طويلة، وبالأخص فيما يتعلق بحقوق قبرص التركية من المكاسب المشتركة في الجزيرة المتنازع عليها.

2. تعديل موازين القوى في حوض المتوسط، وظهور تحالفات جديدة بين مصر واليونان وإسرائيل بعد تشكيل منتدى غاز شرق المتوسط الذي يهدف لحرمان تركيا من الثروات وعزلها سياسياً.

3. إفشال المشاريع المنافسة، ومحاولة تنفيذ رؤيتها الخاصة في نقل الغاز إلى أوروبا.

أ. **مذكرتي التفاهم بين تركيا وحكومة الوفاق:** يصف يايجي بأنه كان وراء مذكرتي التفاهم الخاصة بترسيم الحدود مع ليبيا الموقعة مع حكومة الوفاق في 27 نوفمبر الماضي ومشروع الوطن الأزرق. وفي كتابه المعنوَن " ليبيا... جارة تركيا من البحر" تحدث يايجي عن أن الاحتياطي من الغاز الطبيعي في شرق المتوسط تقدّر قيمته 3 تريليونات دولار أميركي[1]، ويكفي تركيا لمدة 572 سنة، وأن التسريع بإبرام اتفاقية تحدد مناطق النفوذ البحرية مع ليبيا، يسهم في حماية حقوق البلدين في شرق المتوسط.

وفي 27 نوفمبر 2019 وقّع أردوغان مذكرتي تفاهم مع رئيس المجلس الرئاسي للحكومة الليبية فايز السراج، المعترف بها دولياً، تتعلق بالتعاون الأمني والعسكري، وتحديد مناطق النفوذ البحري بين البلدين، وصادق البرلمان التركي عليها وكذلك أقرها المجلس الرئاسي للحكومة الليبية في 5 ديسمبر 2019، ودخلت مذكرة التفاهم المتعلقة بتحديد مناطق الصلاحية البحرية حيز التنفيذ رسمياً في 8 ديسمبر 2019.

(1) Cihat Yayci، Libyas role and effect on the efforts to limit the maritime jurisdistions in the east Mediterranean، article puplished on internet page، https://www.dergipark.org.tr.11/11/2020.

ووفقاً لشهادة التسجيل الصادرة عن الأمم المتحدة يوم الخميس الأول من أكتوبر 2020، فإن الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيرش صادق يوم 30 ديسمبر 2020 على مذكرة التفاهم بموجب المادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة[1].

ب. **النقاط الأساسية في المذكرة:** يتألف نص مذكرة التفاهم التركية - الليبية من 23 بند باللغات العربية والانكليزية والتركية[2] بشأن تحديد مجالات الصلاحية البحرية في المتوسط، وفيما يخص حدود الجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة لتركيا في المتوسط وفقًا للخريطة التي تبنتها الخارجية التركية تبدأ من نقطة التقاء حدودها مع سوريا على ساحل المتوسط، وتمتد في اتجاه الغرب شمال قبرص، بمحاذاة حدود مياهها الإقليمية /12/ ميلًا، ثم يهبط جنوبًا بانحناء ساحل الجزيرة، حتى منتصف المسافة بين الساحلين التركي والمصري، ليتجه غربًا كخط منتصف لليابس المصري التركي وفقًا لتصور الأخيرة، ليلتحم بخط المنتصف للشريط المائل بين تركيا وليبيا، ومنه في اتجاه الشمال ثم الشمال الشرقي بمحاذاة حدود المياه الإقليمية للجزر اليونانية كريت، دوديكانيز.

ج. **اتفاق الصخيرات الليبي**

اتفاق الصخيرات شمل أطراف الصراع في ليبيا، ويعتبر منعطفاً مهماً في تسوية النزاع الليبي –الليبي.

1. **الزمان والمكان**

وُقِّع تحت رعاية الأمم المتحدة في مدينة الصخيرات بالمغرب[3]، في 17 ديسمبر 2015، بإشراف المبعوث الأممي السابق لإنهاء الحرب الأهلية الليبية الثانية المندلعة منذ 2014، مارتن كوبلر.

وبدأ العمل باتفاق الصخيرات من معظم القوى الموافقة عليه في 6 أبريل 2016، ووقع عليه 22 برلمانياً ليبيا، أبرزهم صالح محمد المخزوم، ممثلًا عن المؤتمر الوطني العام الجديد، ومحمد علي شعيب عن طرف مجلس النواب الليبي[4].

(1) تنص الفقرة الأولى من المادة 102: " كل معاهدة وكل اتفاق دولي يعقده أي عضو من أعضاء الأمم المتحدة بعد العمل بهذا الاتفاق يجب أن يسجل في أمانة الهيئة وأن تقوم بنشره بأسرع وقت ممكن".

(2) انظر الموقع الإلكتروني: http://www.skynewsarabia.com، تاريخ الزيارة 23/9/2020.

(3) د. محمد عبد الكريم، ليبيا ما بعد القذافي، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2019)، ط1، ص35.

(4) د.جيهان عبد السلام عوض، أمريكا والربيع العربي- خفايا السياسة الأمريكية في المنطقة العربية، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2019)، ط1، ص 160.

2. صلاحيات حكومة "الوفاق الوطني" في اتفاق الصخيرات

\تضمن الفصل الأول من الاتفاق، تحديد لاختصاصات رئيس الحكومة، ففي المادة رقم /8/، نصت على أن: تكون اختصاصات مجلس رئاسة الوزراء، المشكل من رئيس مجلس الوزراء وبعضوية نوابه وثلث وزراء، كالتالي:

1. اختصاصات رئيس مجلس الوزراء:

أ. تمثيل الدولة في علاقاتها الخارجية.

أ. اعتماد ممثلي الدول والهيئات الأجنبية لدى ليبيا.

أ. الإشراف على أعمال المجلس وتوجيهه في أداء اختصاصاته وترؤس اجتماعاته.

2. اختصاصات مجلس رئاسة الوزراء:

أ. أ. القيام بمهام القائد الأعلى للجيش الليبي.

ب. تعيين وإقالة رئيس جهاز المخابرات العامة بعد موافقة مجلس النواب.

ج. تعيين وإعفاء السفراء وممثلي ليبيا لدى المنظمات الدولية بناء على اقتراح من وزير الخارجية وفقاً للتشريعات الليبية النافذة.

د. تعيين كبار الموظفين وإعفائهم من مهامهم.

ه. إعلان حالة الطوارئ والحرب والسلم واتخاذ التدابير الاستثنائية بعد موافقة مجلس الدفاع والأمن الوطني، على أن يعرض الأمر على مجلس النواب، خلال فترة لا تتجاوز عشرة 10 أيام من صدوره لاعتماده.

و. عقد الاتفاقيات والمعاهدات الدولية على أن تتم المصادقة عليها من مجلس النواب[1].

ويتضح من بنود اتفاق الصخيرات الملزم للشرعية في ليبيا أن رئيس الوزراء بمفرده لا يجوز له توقيع الاتفاقيات الدولية بينما هي من اختصاصات مجلس الوزراء الليبي كاملاً.

3. قانونية الاتفاق

ذهبت كل من مصر وقبرص واليونان إلى عدم وجود أي أثر قانوني الاتفاق للأسباب التالية:

(1) انظر الموقع لإلكتروني: https://m.elwatannews.com/news/details/4448695، تاريخ الزيارة 30/9/2020.

- عدم صلاحية حكومة فايز السراج دستورياً بموجب اتفاق الصخيرات بالمملكة المغربية لعام 2015 في إبرام مثل هذه المذاكرات. إن مذكرات التفاهم والاتفاقيات المماثلة بين الدول تحتاج لعدة إجراءات داخلية قبل الإقدام عليها، منها موافقة البرلمان.

- لا وجود لحدود بحرية مشتركة مباشرة بين ليبيا وتركيا، وتركيا تخالف بذلك القانون الدولي والقانون الدولي للبحار حتى وإن لم تنضم إليه، والاتفاق يعنى اعتداء تركيا وحكومة الوفاق على الحقوق السيادية لليونان في المنطقة الاقتصادية الخالصة لليونان.

- اليونان ترى أن الاتفاقية خالفت أحكام القانون الدول للبحار لأنها تضمنت رسومات وخرائط رُسمت بالقرب من جزر كريت وكاباثوس ورودس اليونانية وهو ما يخالف القانون الدولي الذي يمنح الجزر منطقة اقتصادية خالصة عمقها 200 ميل بحري.

- تركيا دولة غير منضمة لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982، رغم أنها تطل على ثلاثة من البحار بما يدل أن نيتها على عدم التقيد بالاتفاقيات الدولية ذات الصلة.[1]

- تجاهل حقوق قبرص والجزر اليونانية في الجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة.

- القول بأن توقيع المذكرة تم بسرعة خرافية وقياسية، تشخيص غير دقيق، لأن الاستراتيجية التركية المعلنة تستهدف التخلص من آثار معاهدة لوزان1923 ، التي فُرِضَت عليها بعد هزيمة الحرب العالمية الأولى.

- تركيا وجهت خطابًا إلى الأمم المتحدة ، تدعي حقها في مناطق بحرية جنوب جزيرة رودس اليونانية ببحر إيجه، متجاهلة وجود جزيرة دوديكانيز، وذلك تمهيدًا لفرض مشروعية المذكرة، قبل أسبوعين من توقيعها.

- الحدود البحرية التركية تتمدد في نطاقها بـ 462،000 كيلومتر، لتشمل الساحل الشرقي لبحر إيجه، بما عليه من جزر يونانية، وأضخم المناورات العسكرية التركية في بحري إيجه والمتوسط، حملت نفس الاسم.

(1) انظر الموقع الإلكتروني https://m.elwatannews.com/news/details/4448695، تاريخ الزيارة 1/10/2020.

ثانياً- الدور المركزي للإمارات العربية لمتحدة على الصعيد الإقليمي والدولي

تسعى دولة الإمارات العربية المتحدة بقيادتها الحكيمة إلى تحقيق السلام والأمن في ليبيا ، بهدف تحقيق الاستقرار وترسيخ ثوابت الأمن في المنطقة والعالم.

أ. الدعم للمؤسسات الوطنية الليبية

تنبع الأهمية السياسية للدولة من مخرجات التفاعلات بين المعطيات السياسية والاقتصادية والجغرافية والديموغرافية التي تتشكل في إطارها الدولة[1].

شددت القيادة الإماراتية الرشيدة مراراً وتكراراً، وفي أكثر من مناسبة على حرص دولة الإمارات رئيساً وحكومة وشعباً على استقرار الوضع الأمني والسياسي للشعب الليبي، تعبيراً منها عن عمق العلاقات بين الشعبين الشقيقين، ودفاعاً عن حق الشعب الليبي في الاستقرار والاستفادة من حقوقه البحرية في ظل أطماع الدول الأخرى، بما يعيد لبلاده دورها ومكانتها سواء في منظومة العمل العربي والأفريقي والمتوسطي والدولي، كما أكدت القيادة الإماراتية أن التزام دولة الإمارات بدعم واستقرار ليبيا ينطلق من انتمائها العربي والإسلامي وأن الأمن والاستقرار حجر الأساس الذي لا يمكن البناء والتطور دونه.

وقد ترجمت الإمارات موقفها الداعم للسلام في ليبيا، برفضها المطلق لحكم الميليشيات الخارجة عن القانون، ولجرائم الجماعات الإرهابية في مختلف أرجاء البلاد، والتي انتشرت بشكل واسع بعد الإطاحة بالنظام السابق، من أجل تحويل ليبيا إلى بؤرة للتطرف والإرهاب، وعندما شهدت طرابلس انقلاب الإخوان على نتائج الانتخابات البرلمانية للعام 2014 عبر منظومة "فجر ليبيا الإرهابية"، انحازت الإمارات إلى إرادة الشعب الليبي ومؤسساته الوطنية، وأكدت دعمها للحرب على الإرهاب، وهو ما أشاد به رئيس مجلس النواب المنتخب المستشار عقيلة صالح بقوله إن "الإمارات عبرت عن استعدادها لوضع كل إمكانياتها تحت تصرف الشعب الليبي لمساعدته على استرجاع حقوقه الوطنية وتحقيق السلام المنشود"[2].

وعندما احتضنت الصخيرات المغربية حوار الفرقاء في العام 2015، كانت الإمارات من أول الدول الداعمة للحل السياسي، إذ سعت الإمارات إلى تقريب وجهات النظر بين أطراف النزاع.

(1) د. محمد صادق إسماعيل، التجربة الإماراتية قراءات في التجربة الاتحادية، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 2017)، ط1، ص28.

(2) انظر الموقع الإلكتروني: https://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports./، تاريخ الزيارة 19/11/2020.

ب. الدبلوماسية الإماراتية لإحلال السلام

مما لاشك به أن لغة الحوار والقانون والتفاوض والتصرف بحكمة كانت الهدف الأسمى للقيادة الإماراتية لحل الصراع والمشاكل الإقليمية والدولية.

1. الدور الإقليمي والدولي:

وقفت الإمارات موقفاً إيجابياً من كل المبادرات الإقليمية والدولية، وتنطلق السياسة الإماراتية من مبدأ المحافظة على الأمن والسلام الدوليين وحل الخلافات التي تظهر على الساحتين بالوسائل السلمية والابتعاد عن استخدام القوة أو حتى التهديد بها وهذا نتيجة طبيعية للسياسة المرنة[1] التي ينادي بها قادتها بشكل مستمر ويحثون عليها في على الصعيد الوطني وفي المحافل الدولية.

في 26/11/2020 طالبت الإمارات في الاجتماع التشاوري الذي عُقِد على مستوى كبار المسؤولين في وزارات الخارجية الإماراتية والمصرية والسعودية والأردنية بتسوية الأزمة السورية وفقاً لقرار مجلس الأمن 22854 بما يحفظ وحدة سورية بحدودها البرية والبحرية كاملة وصون عروبتها ومقدراتها.

لحل النزاع في ليبيا، كان لها دور مساند للجهود المبذولة في مؤتمر باريس "اجتماع باريس"[2] في مايو 2018، ومؤتمر باليرمو[3] في نوفمبر من العام ذاته الذي اهتم بالتسوية السياسية للأزمة الليبية، والمحافظة على سيادة ليبيا ووحدة واستقلال أراضيها، وقدمت الإمارات الدعم الكامل للبعثة الأممية إلى ليبيا، وهذا الدور الإيجابي الداعم للمؤسسات الوطنية الليبية، عارضته دولاً أخرى تطمح في إطالة النزاع. وبمناسبة مؤتمر برلين حول

(1) د.سويم العزي، حسين سينو حسين، الشيخ زايد ودوره في نشوء وتطور دولة الإمارات العربية المتحدة، (عمّان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2015)، ص 137.

(2) تم عقد المؤتمر في فرنسا بين الأطراف الليبية المتنازعة، دعا لتحديد جدول زمني لاعتماد الدستور واعتماد قانون الانتخاب وتنظيم انتخابات رئاسية وبرلمانية والالتزام بنتائجها وتعاون القوى الأمنية لإنجاحها وإنهاء الانقسام وبناء مؤسسات عسكرية وأمنية موحدة والموافقة على المشاركة في اجتماع سياسي شامل لمتابعة تنفيذ هذه المبادرة. د.عاطف السعداوي، عروبة ليبيا التائهة بين باليرمو وباريس، دورية آفاق عربية، فبراير 2019، العدد الخامس، القاهرة، ص: 195.

(3) استضافت مدينة باليرمو الإيطالية في 12 و13 نوفمبر 2018 مؤتمر دولي حول الأوضاع في ليبيا للوصول لخارطة طريق لحل الأزمة الليبية، بحضور أطراف ليبية وإقليمية ودولية. عبد الرحيم فهيم، الأزمة الليبية ومؤتمر باليرمو الدولي بإيطاليا: الخلفية والدلالات والتداعيات، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، يوليو 2019، العدد الرابع عشر، ص: 26.

ليبيا[1] في يناير 2020، أكدت دولة الإمارات دعمها تحقيق الأمن والاستقرار في ليبيا، على أساس عدم التدخل في شؤونها الداخلية. وأكدت خلال المؤتمر أن رسالتها دائماً للعالم رسالة سلام وتنمية، وتدعم تحقيق الأمن والاستقرار في ليبيا الشقيقة، القائم على عدم التدخل في شؤونها الداخلية ومساعدة الشعب الليبي الشقيق، ودعم طموحاته المشروعة في ترسيخ دعائم دولته الوطنية، وتحقيقه الوحدة والتنمية.

تبنت الإمارات مخرجات مؤتمر برلين، ودعت إلى تطبيقها بحذافيرها، كما ساندت جميع المبادرات التي تصب في هذا الاتجاه، ومنها إعلان القاهرة الصادر في السادس من يونيو الماضي، حيث أكدت الإمارات دعمها للمبادرة المصرية لإرساء السلام في ليبيا وحل الأزمة نهائياً وهذا ليس بالغريب عن هذه الدولة بفضل قيادتها الحكيمة؛ إذ تتميز السياسة الإماراتية باعتمادها على الدبلوماسية الهادئة[2] .

يعد موقف الإمارات من الأزمة الليبية موقف القوة الإقليمية المعبرة عن روح السلام والعاملة من أجله، والتي تدفع إلى اعتماد شروطه الموضوعية وهي محاصرة الإرهاب، وحل الميليشيات، وحصر السلاح المنفلت في يد الدولة، ومنع القوى الخارجية من التدخل في شؤون ليبيا، وخاصة التدخل التركي السافر الذي كانت الإمارات من أول الداعين إلى وقفه، والتصدي المبكر لنتائجه الكارثية، ليس على ليبيا فقط، وإنما على دول الجوار.

2. بيان القاهرة 11 مايو 2020

في ختام اجتماع وزراء خارجية الإمارات ومصر وقبرص واليونان وفرنسا صدر في القاهرة[3] في 11 مايو 2020 بيان مشترك عقب اجتماع وزراء خارجية مصر وقبرص واليونان وفرنسا إلى جانب دولة الإمارات وناقش التطورات في منطقة شرق المتوسط، وشدد الوزراء في البيان على:

- الأهمية الاستراتيجية لتعزيز وتكثيف مشاوراتهم السياسية.
- أشادوا بنتائج اجتماع القاهرة الذي عقد بتاريخ 8 يناير 2020 لتعزيز الأمن

(1) شاركت الأمم المتحدة في هذا المؤتمر إلى جانب حكومة ألمانيا وحكومات دول عدة ومنها الإمارات العربية المتحدة، تمثلت الأهداف الرئيسية للمؤتمر في التوصل إلى توافق في الآراء بين الدول الأعضاء المعنية بالأزمة الليبية وتأمين مظلة دولية لحماية الحوارات الليبية حول مستقبل ليبيا . خيري عمر، التغير في الصراع العسكري الليبي وتداعياته الإقليمية، مجلة دراسات شرق أوسطية، 2020، السنة 24، العدد 92، عمان، ص: 177.

(2) العزي، الشيخ زايد، مرجع سابق، ص16 .

(3) انظر الموقع الإلكتروني: https://www.alroeya.com/، تاريخ الزيارة 20/11/2020.

والاستقرار في شرق المتوسط.

- نددوا بالتحركات التركية غير القانونية الجارية في المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية قبرص.
- أدانوا كذلك تصاعد انتهاكات تركيا للمجال الجوي اليوناني بما في ذلك التحليق فوق المناطق المأهولة.
- أدانوا الاستغلال الممنهج للمدنيين من قبل تركيا والسعي لدفعهم نحو عبور الحدود البرية والبحرية اليونانية.
- طالبوا تركيا بالاحترام الكامل لسيادة كافة الدول وحقوقها في مناطقها البحرية في شرق البحر المتوسط.
- التأكيد على أن كلاً من مذكرتي التفاهم الموقعتين بين تركيا وفايز السراج تتعارضان مع القانون الدولي.
- التزامهم بالعمل نحو حل سياسي شامل للأزمة الليبية تحت رعاية الأمم المتحدة[1].

ج. التعاون الإماراتي - اليوناني

تسعى الإمارات واليونان إلى توسيع الشراكة الاستراتيجية بينهما، هذا ما أكده وزير الخارجية الإماراتي سمو الشيخ عبد الله بن زايد آل نهيان، خلال لقائه نظيره اليوناني نيكوس دندياس، في العاصمة أثينا، مشدداً على أن هذه الشراكة الاستراتيجية بين البلدين قائمة على أُسسٍ صلبة وراسخة من الصداقة والاحترام المتبادل الذي يمكِّن كلا الطرفين من تحقيق النمو والتوسع في مجموعة من القطاعات المختلفة. ووصف وزير الخارجية الإماراتي المباحثات التي أجراها في العاصمة اليونانية[2] بالمثمرة والبناءة؛ لبحثها مجالات التعاون الثنائي، بالإضافة إلى التركيز على القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، مشيراً إلى أن عقد هذه المحادثات بانتظام يعزز العلاقات القائمة بين البلدين منذ عام 1975، وبشكل عام يحقق التقارب بين الإمارات مع اليونان:

- وضع حد وإيقاف للتوغل التركي في المنطقة الذي يضرب بعرض الحائط كافة الجهود الإقليمية للتسوية.

(1) انظر الموقع الإلكتروني: https://wam.ae/ar/details/1395302842129، تاريخ الزيارة 27/11/2020.

(2) انظر الموقع الإلكتروني: https://www.qposts.com/، تاريخ الزيارة 28/11/2020.

- تثبيت ميزان القوة ضد أنقرة في شرق المتوسط؛ إذ تعمل اليونان على تكوين عدة تحالفات في المنطقة؛ لتحقيق تفوق نوعي على تركيا، خصوصاً، أنها لا تمتلك من الناحية العسكرية قدرات تضاهي أنقرة.

د. القوة العسكرية والتهديد باستخدامها

بكل تأكيد عندما لا تجد لغة الحوار والتفاوض آذان صاغية لابدّ من منطق القوة أو من الذكاء التهديد بفرض القوة، وهذا بالفعل ما قامت به دولة الإمارات العربية المتحدة لمواجهة التوسع التركي.

1. تعزيز الدور الإقليمي لمصر

نتيجة موقف الإمارات العربية المتحدة الداعم للشرعية الليبية، فقد تعرضت للكثير من المخاطر، فلأكثر من خمس سنوات واجهت الإمارات رد فعل خطير في ليبيا التي تشهد حالة معقدة، ففي 25 يوليو 2013 هاجم مسلحون مجمع سفارة أبو ظبي في حي السياح في طرابلس بقذيفة صاروخية، وكذلك في 13 نوفمبر عام 2014 انفجرت بعض القنابل بالقرب من سفارتي دولة الإمارات ومصر والتي كانت تستهدف بوضوح الدولتين المعارضتين للميليشيات المسلحة في العاصمة الليبية [1].

زادت دولة الإمارات العربية المتحدة مشاركتها مع قبرص، وقد رفعت أبوظبي مستوى علاقاتها الدبلوماسية مع الحكومة القبرصية اليونانية، فعلى الرغم من أن مشاركة دولة الإمارات العربية المتحدة في التدريبات المشتركة مع اليونان لا تمثل سوى مؤشر واحد على مشاركة أبو ظبي المتزايدة في شرق البحر المتوسط فإنها يمكن أن تساعد في تعديل ميزان القوى في المنطقة، وباعتبارها شريكاً استراتيجياً قوياً لحكومة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، فإن علاقات دولة الإمارات العربية المتحدة النامية مع اليونان وقبرص تساعد في نهاية المطاف على تعزيز دور القاهرة في شرق المتوسط، على الأرجح على حساب القوة الكبيرة الأخرى.

إن مشاركة دولة الإمارات العربية المتحدة مع اليونان وقبرص تعزز جهود مصر نفسها، مما يؤثر بشكل أكبر على دبلوماسية تركيا الإقليمية في مجال الطاقة وخياراتها فيما يتعلق بقضية قبرص.

(1) خالد الجابر، سيغورد نيوبارو، أزمة الخليج: إعادة تشكيل التحالفات في منطقة الشرق الأوسط، تحقيق حسين حمادة، (قطر: دار الوتد، 2020)، ط1، ص: 84.

2. المناورات الإماراتية – اليونانية

على الرغم أن الإمارات لا تمتلك أي حدود بحرية على البحر الأبيض المتوسط فإنها تدعم كلا من اليونان وقبرص في مواجهة تركيا، نظراً إلى الدور التركي في زعزعة الاستقرار الإقليمي وتغذية التوترات السياسية.

وكذلك رفضت دولة الإمارات العربية المتحدة ترسيم الحدود بين ليبيا وتركيا، ووصفته بأنه يمثل انتهاكاً للقانون البحري. في 27 آذار/مارس بدأت القوات الجوية اليونانية باستضافة مناورة "إنيوهوس 2017"، وهي مناورة متعددة الجنسيات للقوات الجوية المشتركة لمدة 11 يوماً، فيما تشمل الولايات المتحدة وإيطاليا، فإن مشاركة الإمارات العربية المتحدة في العمليات الجوية المعقدة تستحق التنويه. وبالتزامن مع مشاركة دولة الإمارات العربية المتحدة في "إنيوهوس" استضافت دولة الإمارات العربية المتحدة تدريبات عسكرية مشتركة مع مصر أطلق عليها اسم "زايد 2"، وضمت قوات برية وبحرية وجوية من البلدين، فضلاً عن عمليات إبرار لوحدات بحرية.

فالإمارات جادة في تقاربها مع اليونان، ولن تكتفي فقط بزيارات دبلوماسية أو مجالس تنسيقية مشتركة، وقالت هيئة الأركان اليونانية، إن 9 طائرات عسكرية إماراتية، وصلت إلى قاعدة "سودا" الجوية في 27 أغسطس 2020، وأوضحت أن أربعاً من تلك المقاتلات من طراز F-16 وواحدة من طراز C-130 وثلاث طائرات من طراز C-17 وواحدة من نوع A332، ويشدد المسؤولون في اليونان والإمارات على "عمق علاقات الصداقة بينهما"، ويجري التنسيق بين أبوظبي وأثينا حول القضايا السياسية، ومجالات التعاون المختلفة.

وأكد وزير الخارجية الإماراتي، الشيخ عبدالله بن زايد، ونظيره اليوناني نيكوس دنديأس، رفضهما أي إجراءات تهدد الاستقرار في منطقة شرق المتوسط، وشددا على أهمية احترام أحكام وقواعد القانون الدولي[1]. وفي حدث هام أعلن الجيش المصري يوم الثلاثاء بتاريخ 1/12/2020 عن إجراء مناورات عسكرية ضخمة في البحر المتوسط[2] بمشاركة كل من دولة الإمارات العربية المتحدة واليونان وفرنسا وقبرص وبصفة مراقب كل من المملكة العربية السعودية والأردن وإيطاليا وألمانيا.

(1) انظر الموقع الإلكتروني:

https:// www.eremnews.com/news/arab-world/gcc/2280262/amp، تاريخ الزيارة 30/11/2020.

(2) انظر الموقع الإلكتروني: https://www.arabic.rt.com/middle_east/1178982، تاريخ الزيارة 2/12/2020.

ه. النظرة الاستشرافية للقيادة الإماراتية

مما لا شك فيه أن القيادة الرشيدة تنظر بعين الحكمة للمستقبل وهذا سر نجاح أية قيادة، وهو حال القيادة الإماراتية ممثلةً بسمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان الذي سار على النهج التقدمي لوالده المغفور له سمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان وتابع المسيرة التنموية الشاملة بكافة المجالات.

الإمارات تلعب دور هام ومحوري في تثبيت وتحقيق الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وذلك بعد سنوات من الاضطرابات التي حدثت في تلك المنطقة، وكذلك تدعيم الموقف العربي وترميم الأمن القومي العربي الذي تم اختراقه بسبب الجماعات الإرهابية وانتشار الجماعات المتطرفة وسعيها للاستيلاء على عدد من الدول المهمة والاستراتيجية في المنطقة ومنها سوريا والعراق والتي مازالت تعاني بسبب انتشار الجماعات المسلحة المتطرفة، إن هذا الدور يأتي من أجل تعزيز المجالات الاقتصادية وتحقيق الرفاهية للشعوب من خلال اقتناص الفرص الاقتصادية وتدعيم الاستقرار في إقليم ظل مضطرا طوال أكثر من 10 سنوات ماضية وانهيار للعديد من الاقتصاديات في المنطقة.

ويمكن لليونان أن تفرض نفسها كدولة لها وزن في شرق المتوسط بالانضمام للبرنامج الإماراتي الفرنسي الذي بدأ لتحديث مقاتلات "ميراج 9-2000"، فضلاً عن المساهمة في إعادة إحياء الصناعة العسكرية اليونانية بالمجال البحري، فاليونان تسيطر تقريباً على بحر إيجه؛ وهو ما لا ترتضيه تركيا التي تحرص في المقابل على توسيع قوتها البحرية باستمرار. وهذه الخطوة ستفيد أبو ظبي وأثينا؛ نظراً لأن الإمارات مهتمة بتوسيع قاعدتها الصناعية في المجال البحري، واليونان تمتلك التاريخ والأيدي العاملة الماهرة في هذا المجال.

من جانبها، زادت دولة الإمارات العربية المتحدة مشاركتها مع قبرص. وقد رفعت أبو ظبي مستوى علاقاتها الدبلوماسية مع الحكومة القبرصية اليونانية على الجزيرة المنقسمة عرقياً بافتتاح سفارة لها في نيقوسيا. كما طورت الإمارات مكانة هامة لها في الاقتصاد القبرصي، حيث مُنحت شركة موانئ دبي العالمية، التي تتخذ من دبي مقراً لها، اتفاقيتي امتياز لميناء ليماسول القبرصي. بالإضافة إلى ذلك، تسعى دولة الإمارات لدور في تطوير صناعة الغاز الطبيعي في قبرص التي ترتبط الآن بمصر منذ أن وافقت قبرص على نقل الغاز إلى مصر من حقل "أفروديت" للغاز الطبيعي في بلوك 12 من المنطقة الاقتصادية الحصرية لقبرص.

النتائج

- ترسيم الحدود البحرية قضية هامة تحظى باهتمام على الصعيدين الإقليمي والدولي.
- غنى منطقة شرق المتوسط بالغاز والنفط جعلها بؤرة للتوترات الدائمة وبيئة للتحالفات الخارجية.
- ترسيم الحدود بشكل ثنائي قبل الوصول للترسيم النهائي؛ يحقق مكاسب اقتصادية كبيرة للدول المعنية دون أن يكون عائقاً للترسيم النهائي.
- موضوع ترسيم الحدود البحرية في شرق المتوسط له جانب إيجابي من منطق آخر؛ إذ أسهم في توحيد الرؤى العربية للمخاطر الخارجية.
- منطق الدبلوماسية الإماراتية الهادئة تارةً، والمناورات العسكرية مع الحلفاء تارةً أخرى أسهم في وقف الأطماع الخارجية وصون الأمن القومي العربي.

التوصيات

- لغة الدبلوماسية والحوار أساس نجاح أية عملية تفاوضية ومنها ترسيم الحدود البحرية.
- الترسيم بالإرادة المنفردة لن يُسهم في حل الصراع، بل سيصب الزيت على النار ويُعقد المشهد كثيراً.
- على تركيا الالتزام باتفاقية أعالي البحار 1982، على الرغم من عدم توقيعها عليها، إلا أن الاتفاقية قد أرست قواعد عرفية عامة ملزمة حتى للدول غير الموقعة.
- على تركيا الابتعاد عن عقد اتفاقيات ثنائية بين أحد طرفي النزاع الليبي، بل يجب التعامل مع ليبيا كدولة مؤسسات لها حكومة وبرلمان وجهاز مُفاوض معترف من الجميع.
- في حال فشل لغة الحوار لابدّ من نبذ منطق القوة لحل الصراع، وذلك باللجوء لمؤسسة دولية مستقلة كمحكمة العدل الدولية أو هيئة تحكيم دولية.
- كما يُقال: التهديد بالحرب؛ يمنع الحرب، فهو وسيلة أيضاً فعالة لمنع نشوء نزاع مسلح كما في المناورات بين الإمارات والدول الحليفة.

- ترسيم الحدود البحرية السورية واللبنانية والتركية والقبرصية يجب خضوعها لاتفاقية جامايكا باعتبار هناك حالات تداخل وتجاور للحدود وأخرى تقابل.
- وحدة الصف العربي والكلمة العربية خير وسيلة لصون الأمن القومي العربي والحقوق البحرية العربية.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع العربية:

الأحمد، د. بسام (2015). تحديد الحدود البحرية بين الدول المتقابلة والمتلاصقة. مجلة جامعة تشرين للعلوم الاقتصادية والقانونية، 37(5).

إسماعيل، د. محمد صادق (2017). التجربة الإماراتية: قراءات في التجربة الاتحادية. العربي للنشر والتوزيع.

باكير، علي حسين (2020). رقعة الشطرنج اللبنانية – الإسرائيلية: النزاع على الحدود والغاز شرق المتوسط. ورقة تحليلية.

بلعاوي، د. محمد مكرم وعمران، حسان (2019). تفكيك الخطاب الموالي لإسرائيل: الهند نموذجاً. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

الجابر، خالد ونيوبارو، سيغورد (2020). أزمة الخليج:إعادة تشكيل التحالفات في منطقة الشرق الأوسط (تحقيق حسين حمادة). دار الوتد.

الجبالي، عمر (2020). النزاع التركي – اليوناني في شرق المتوسط: أسبابه ومواقف الأطراف الليبية. مجلة دراسات شرق أوسطية، *24*(93).

الدليمي، د. محمد حمزة حسين والرفاعي، د. لبنى رياض عبد المجيد (2015). تاريخ العالم المعاصر. دار غيداء للنشر والتوزيع.

السعداوي، د. عاطف (2019). عروبة ليبيا التائهة بين باليرمو وباريس. دورية آفاق عربية، (5).

شاقوري، عبد القادر (2005-2004). الصراع اليوناني التركي حول جزيرة قبرص وبحر ايجه]رسالة لنيل شهادة الماجستير[.

صالح، د. محسن محمد والدنان، ربيع محمد ووهبة، وائل عبدالله (2020). اليوميات الفلسطينية. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

العزي، د. سويم و حسين، حسين سينو (2015). الشيخ زايد و دوره في نشوء وتطور دولة الإمارات العربية المتحدة. مركز الكتاب الأكاديمي.

عمر، خيري (2020). التغير في الصراع العسكري الليبي وتداعياته الإقليمية. مجلة دراسات شرق أوسطية، *24*(92).

علي، سامر عبد الهادي (2016). الغاز في شرق المتوسط: التحديات والإمكانيات. جريدة النهار، عدد 85/26079.

عوض، د. جيهان عبد السلام (2019). أمريكا والربيع العربي- خفايا السياسة الأمريكية في المنطقة العربية. العربي للنشر والتوزيع.

عويضة، شادي سمير (2019). استغلال الغاز الطبيعي في حوض شرق المتوسط وعلاقته بالنفوذ الاسرائيلي في المنطقة. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

فلسطين اليوم (2019). مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. لبنان بيروت. العدد 4838.

فهيم، عبد الرحيم (2019). الأزمة الليبية ومؤتمر باليرمو الدولي بإيطاليا: الخلفية والدلالات والتداعيات. مركز الحضارة للدراسات والبحوث، (14).

قدورة، عماد (2021). السياسة الخارجية التركية. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

كرامر، هاينتس (2001). تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد (تحقيق فاضل جتكر). العبيكان للنشر.

الكريم، د. محمد عبد (2019). ليبيا ما بعد القذافي. العربي للنشر والتوزيع.

محمد، د. ضياء عبد المحسن (2016). الجغرافيا البولويتيكية. دارغيثاء للنشر والتوزيع.

المظفري، د. نبيل (2010). العلاقات الليبية التركية. دار غيداء للنشر والتوزيع.

نجم، د. أحمد مشعان (2017). مكانة تركيا الدولية – دراسة في التوازنات الإقليمية والدولية. دار أمجد للنشر والتوزيع.

النعامي، صالح (2011). اكتشافات الغاز الإسرائيلي قيمة إستراتيجية وتداعيات إقليمية، سلسلة تقييم الحالة. المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسيات.

النويميس، سعود بن خلف (2014). القانون الدولي العام. مكتبة القانون والاقتصاد.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Arapoglou، S. (2002). *Dispute in the Aegean sea، the imia/ kardak crisis*. (Alabama: April 2002). https://doi.org/10.21236/ADA420639

Atamn، M. (2019). *The cyprus dispute: The prerequisite for the solution of the eastern Mediterranean problem*. Turkuvaz haberlesme.

Kissinger، H. (1982). *Les anneés orageuses*. Fayard. vol ii.

Yayci، C. (n.d.). *Libya's role and effect on the efforts to limit the maritime jurisdistions in the east Mediterranean*. Article published on internet page. https://m.elwatannews.com/news/details/4448695.

https://www.aa.com.tr/ar//.

https://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/.

https://www.alroeya.com/.

http://www.annahar.com.

https://www.arabic.rt.com/middle_east/1178982.

https://www.dergipark.org.tr.

https://www.eremnews.com/news/arab-world/gcc/2280262/amp.

http//:www.enabbaladi.net.

http://:www.hafryat.com.

http://:www.m.youm7.com.

https://marsad.ecsstudies.com/38814/.

https://www.qposts.com/.

http://www.skynewsarabia.com.

https://wam.ae/ar/details/1395302842129.

الترجمة الصوتية لمصادر ومراجع اللغة العربية: Romanized Arabic References:

al-ʾāḥmd d bassāmu 2015). taḥdīda alḥudwdi albaḥriyyati bayna al-ddūʾali almutaqābilati wa-al-mutalāṣiqati majallatu jāmiʿati tishrīni lil-ʿulūmi aliqtiṣādiyyati wa-al-qānūniyyati 37(5).

ʾismāʿyl d muḥammadu ṣādiqu 2017). al-ttajribata al-ʾimārātyh qirāʾātun fī al-ttajribati alittiḥādiyyati alʿarabiyyu lil-nnashri wa-al-ttawzīʿi

bākīrin ʻaliyya ḥissayni 2020). ruqʻata al-sshiṭranji al-llubnāniyyati – al-ʾisrāʾīlyh al-nnizāʻu ʻalā alḥudwdi wa-al-ghāzi sharqa almutawassiṭi waraqatu taḥlīliyyatu

blʻāʾī d muḥammadu mukarramu waʻumrānun ḥissāni 2019). tafkīka alkhiṭābi almawwāliyyi lʾisrāʾīl alhindu namūdhajan markazu al-zzaytwnati lil-ddirāsāti wa-al-istishārāti

aljābiru khālida wnyūbārw syghwrd 2020). ʾazmata alkhalīji ʾiʻādatu tashkīli al-ttaḥālufāti fī minṭaqati al-ssharqi alʾawsaṭi taḥqīqa ḥissayni ḥammādata dāra alwatadi

aljibāliyyu ʻumara 2020). al-nnizāʻa al-ttarkiyya – alyūnāniyya fī sharqi almutawassiṭi ʾasabbābuhu wamawāqifu alʾaṭrāfi al-llībiyyati majallatu dirāsāti sharqi ʾawsaṭiyyati 24(93).

al-dlymy d muḥammadu ḥamzati ḥissayni wa-al-rruffāʻiyyi d libanā rīāḍu ʻabdi almajīdi 2015). tārīkha alʻālimi almuʻāṣiri dāru ghaydāʾu lil-nnashri wa-al-ttawzīʻi

al-ssaʻdāwiyyu d ʻāṭifu 2019). ʻurūbata lībyā al-ttāʾihati bayna bālīrmūʾi wbārys dawriyyatu ʾāfāqi ʻarabiyyati 5).

shāqwry ʻabda alqādiri 2004- 2005). al-ṣṣirāʻa alyūnāniyya al-ttarkiyya ḥawla jazīrati jazīrati qubruṣin wabaḥri ayjh risālatan linayli shahādati almājistīri

ṣāliḥun d muḥsinu muḥammadu wa-al-ddinānu rabīʻa muḥammada wawahabatan wiʾila ʻabdālllaha 2020). alyawmīāti alfilasṭīniyyata markazu al-zzaytwnati lil-ddirāsāti wa-al-istishārāti

ilʻazī d sīm wa ḥusīna ḥissayni sīnū 2015). al-sshaykha zāyada wa dawwarahu fī nushūʾin wataṭawwuri dawlati alʾimārāti alʻarabiyyati almuttaḥidati markazu alkitābi alʾakādīmiyyi

ʻumarun khayriyya 2020). al-ttaghayyura fī al-ṣṣirāʻi alʻaskariyyi al-llībiyyi watadāʻyātihi alʾiqlīmiyyati majallatu dirāsāti sharqi ʾawsaṭiyyati 24(92).

ʻaliyyun sāmira ʻabdi alhāddiyyi 2016). alghāza fī sharqi almutawassiṭi al-ttaḥaddīātu wa-alʾimkānīātu jarīdatu al-nnahāri ʻadada 85 / 26079.

ʻiwaḍa d jīhānu ʻabdi al-ssullāmi 2019). ʾamrīkā wa-al-rrabīʻa alʻarabiyya- khafāyā al-ssīāsati alʾamrīkiyyati fī alminṭaqati alʻarabiyyati alʻarabiyyu lil-nnashri wa-al-ttawzīʻi

ʻūʾayḍatun shāddī samīra 2019). istighlāala alghāzi al-ṭṭabīʻiyyi fī ḥawḍi sharqi almutawassiṭi waʻalāʾāaqatihi bi-al-nnufūdhi al-asrāʾīly fī alminṭaqati markazu al-zzaytwnati lil-ddirāsāti wa-al-istishārāti

filasṭīnu alyawmi 2019). markaza al-zzaytwnati lil-ddirāsāti wa-al-istishārāti lubnānu bayrūti alʻadadu 4838.

fahīmun ʻabda al-rraḥīmi 2019). alʾazmata al-llībiyyata wamuʾutamara bālīrmūʾi al-ddawliyyi bʾīṭālyā alkhalfiyyatu wa-al-ddalālātu wa-al-ttadāʻyātu markazu alḥaḍāarti lil-ddirāsāti wa-al-buḥwthi 14).

qudūratun ʻimāda 2021). al-ssīāsata alkhārijiyyata al-ttarkiyyata almarkazu alʻarabiyyu lil-ʾābḥāthi wadirāsati al-ssīāsāti

krāmr hāynts 2001). turkayā almutaghayyiratu tabḥathu ʻan thawbi jadīdi taḥqīqa fāḍila jtkr al-ʾbykān lil-nnashri

alkarīmu d muḥammadu ʻabdi 2019). lībiyyan mā baʻda alqaddhāfiyyi alʻarabiyyu lil-nnashri wa-al-ttawzīʻi

muḥammadun d ḍīāʾu ʻabdi almuḥsini 2016). aljughrāfiyyā al-bwlītykyh dārghythāʾ lil-nnashri wa-al-ttawzīʻi

almuẓaffariyyu d nabīlu 2010). alʻalāʾāaqāti al-llībiyyati al-ttarkiyyati dāru ghaydāʾu lil-nnashri wa-al-ttawzīʻi

najmun d ʾaḥamida mushiʻʻāni 2017). makānatan tarkyā al-ddawliyyata – dirāsatan fī al-ttawāzunāti alʾiqlīmiyyati

wa-al-ddawliyyati dāru ’amjadu lil-nnashri wa-al-ttawzī’i

al-nna‘āmiyyu ṣāliḥa 2011). iktishāfāti alghāzi al-’isrā’īly qīmata ’istrātījiyyatin watadā‘yātin ’iqlīmiyyatin silslata taqyīmi alḥālati almarkazu al‘arabiyyu lil-’ābḥāthi wadirāsāti al-ssīāsiyyāti

al-nīmys su‘ūda bn khalfi 2014). alqānūna al-ddawliyya al‘āmma maktabatu alqānūni wa-al-iqtiṣādi

Delimitation of maritime boundaries in the Eastern Mediterranean and the Aegean Sea: Diplomacy and Militarization

Mohmad Ameen Sbeaha(1)

Abstract:

Formerly، the sea was an area that separated countries and kept them away from each other، but in the course of time, it became the most important area for convergence between them. As a result, many international agreements were concluded in this regard to demarcate maritime borders and avoid armed conflicts. One such an agreement was the Geneva Convention in 1958 and the United Nations Convention on the Law of the Sea in 1982, which had an important role in solving the problem of defining marine areas between coastal countries and dividing them. The conflict has arisen again over energy resources in the Eastern Mediterranean and the Aegean Sea. Initial estimates suggest that the Eastern Mediterranean ranks third in gas reserves after the Arabian Gulf and the Caspian Sea. Turkey announced that it has continued exploration of oil and gas in the disputed areas, including Libya، despite the threats by European and Arab countries. This led to the conclusion of bilateral agreements, holding group conferences among states representatives on the Arab and European levels، in addition to the conduct of military exercises that included countries such as the UAE, Egypt, Greece and Cyprus.

Keywords: Eastern Mediterranean, Aegean Sea, UAE, Turkey.

(1) Factually of law - University of Aleppo (Aleppo – Syria)
mohmdsbeeha@gmail.com